جريدة الدفاع / la Défense
منبر سياسي للحركة الإصلاحية

د. نورالدين ثنيو – جامعة الأمير عبد القادر – قسنطينة

جريدة الدفاع1 التي أسسها الشيخ محمد الأمين العمودي، عام 1934، تجربة رائدة في مجال الصحافة الإصلاحية التي صدرت باللغة الفرنسية2. فقد واكبت الجريدة، من خلال قلم العمودي و مجموعة من آنسوا في تفكيرهم و حياتهم الإصلاح كمخرج للوضع الجزائري العام، الحركة الإصلاحية في ازخر مراحلها التاريخية و نقصد ثلاثينيات القرن العشرين (1934 - 1939). كان محمد الأمين العمودي أمينا عاما لجمعية العلماء المسلمين عندما أسس منبر" الدفاع عن حقوق و مصالح المسلمين الجزائريين"، و وكيلا شرعيا لدى المحاكم يتولى شؤون و قضايا الأهالي، منخرطا كمثقف في الوضع الجزائري العام سواء من جهة التخلف الحضاري الذي يرسف فيه المجتمع الجزائري أو من جهة الوضع الإستعماري الفرنسي.

1- La Défense, journal hebdomadaire des droits et intérêts des musulmans algériens, organe indépendant paraissant à Alger tous les vendredis, directeur et rédacteur en chef Lamine Lamoudi. Administration et rédaction : 186, bis, avenue Maréchal Foch Saint-Eugene, Alger.

2-حول ظروف صدور الجريدة و سبب صدورها باللغة الفرنسية، يمكن العودة إلى المقال الذي نشرته الجريدة في عددها الأول تحت عنوان: إيقاف الصحافة العربية في الجزائر.. و تستمر الملاحقة..La Défense, La suppression de la presse arabe en Algérie, les persécution continuent.. n°1, 26 janv. 1934.

في أول افتتاحية، حرصت الجريدة على رفع المستوى المادي و المعنوي للأهالي الجزائريين، و السعي إلى " الحفاظ على التراث المعنوي الغالي الذي ورثناه عن أسلافنا. كما نسعى إلى نيل حقوقنا السياسية التي تليق بنا كمسلمين، لأننا صراحة مسلمون و نصر على ذلك"[1]. جاءت افتتاحية العدد الأول من الدفاع تحت عنوان "برنامجنا"، عبّرت فيه بشكل مكثف عن المطالب التي يرنو إلى تحقيقها الإصلاحيون في الجزائر :

- العمل من أجل توسيع دائرة الحريات و نيل الحقوق السياسية.
- إجراء إصلاحات حقيقية.
- الحياة في ظل الحريات و الكرامة الإنسانية.
- تحقيق النمو و التَّطور في سياق النظام الإسلامي و تقاليدنا الحضارية2.

انفردت جريدة الدفاع بخط إصلاحي اتسم بالنبرة السياسية و واكبت فيه الخطاب الذي كانت تتداوله النخبة الجزائرية المسلمة في ذلك الوقت سواء ممن كانوا يكتبون باللغة العربية أو الفرنسية، سواء أكانوا مسلمين جزائريين أو فرنسيين. فدائرة الإصلاح اتسعت إلى المجال السياسي، ولم تكن قاصرة على مقومات الدين و اللغة و المسائل الإجتماعية كما ورد ذلك صراحة في القانون التأسيسي لجمعية العلماء المسلمين عام 1931. كان محمد الأمين العمودي مديرا للجريدة، و السيد فيكتور سبيلمان صاحب المطبعة و دار النشر المعروفة خاصة عند الجزائريين همزة وصل trait d'union التي كانت تنشر جريدة الإقدام للأمير خالد، و كان السيد جوغلاريت الفرنسي المسلم المدعو محمد الشريف صاحب امتياز الجريدة، أما الذين كانوا يكتبون فيها باستمرار فيمكن أن نذكر السيد محمد بن حورة " أبو الحق Abou el Hack " ، هنري برنييه Henri Bernier ...

1) La Défense, n°1, 26 janv. 1934.

2) Ibid.

في الإصلاح و الصحافة الإصلاحية:

شهدت فترة ما بين الحربين 1919 - 1939، ازدهار الصحافة الأهلية، سواء تلك التي كانت تصدر باللغة العربية أو التي كانت تصدر بالفرنسية. في هذه الفترة من حياة الجزائريين في ظل الإحتلال الفرنسي بدأ يتشكل الوعي العام للمسلمين الجزائريين حول منابر الصحف و قنواتها و عبر الجمعيات[1] و أحزابها[2] . فقد كان لتداعيات الحرب الكبرى (1914 - 1918) أثرها الواضح على الوعي السياسي الآيل إلى التَّشَكل مع الوقت لدى الجزائريين سواء أولائك الذين عادوا من جبهات القتال في أوروبا و المشرق أو الذين تابعوا الأحداث عبر الصحف في الجزائر و في فرنسا.

كانت الجزائر قريبة من أحداث الحرب الكبرى، بسبب موقعها الجغرافي المتوسطي، و لأن فرنسا الدولة الإمبراطورية الطرف الأساسي في هذه الحرب ضد ألمانيا و الدولة العثمانية. فقد كان الأهالي الجزائريون يتابعون مجريات الحرب و تطوراتها عن كثب في الصحف الإستعمارية وفي الصحافة الأهلية على قلتها في بداية الأمر، لكن لم تلبث أن ازدهرت خاصة مع بداية تأسيس الصحافة الإصلاحية في عشرينيات القرن العشرين ثم ثلاثينياته. ما بعد الحرب الكبرى هو بداية اجتراح للمشاريع الإصلاحية3 لفائدة الأهالي المسلمين نظير مشاركتهم

---

1) نذكر على سبيل المثال جمعية " الأخوة الجزائرية Fraternité Algérienne التي أسسها الأمير خالد عام 1921، ثم تأسيس اتحادات المنتخبين المسلمين-la Fédération des Elus Musul mans في المقاطعات الثلاث وهران، الجزائر و قسنطينة ما بين 1927 و 1930 و العشرات من النوادي و الجمعيات ذات الطابع الثقافي و المهني و الإجتماعي و لعلِ أهم الجمعيات الأهلية التي ظهرت إلى الوجود مطلع الثلاثينيات: جمعية العلماء المسلمين الجزائريين عام 1931.

2) نذكر حزب نجم شمال أفريقيا الذي تأسس في باريس من قبل مجموعة من العمال المهاجرين الجزائريين عام 1926 و حزب الشعب الجزائري عام 1937 من قِبل التيار الوطني الثوري

3-أبرز هذه الإصلاحات هو مرسوم 4 فيفري1919 القاضي بمنح الجنسية الفرنسية لفئة من الأهالي التي تلبي بعض الشروط، أنظر النقاش الذي ثار حول موضوع الجنسية في:

في الحرب، وبداية امتلاك الوعي بقيمة الوطن و الإستقلال و الحرية في صفوف النخبة الجزائرية المسلمة[1].

حقيقة، لم تَتَوان الحركة الإصلاحية في التماس قناة الصحافة كأفضل وسيلة لنشر الوعي و الدعوة إلى الإصلاح الديني و الإجتماعي و السياسي2. فجميع الوجوه التي تبنت المنهج الإصلاحي لترقية المجتمع الجزائري عمدت إلى تأسيس الصحف و الكتابة فيها. كانت البداية مع جريدة "المنتقد"3 عام 1925

Zahir Ihaddaden, histoire de la presse indigène en Algérie, de origine jusqu'à 1930, .ENAL, Alger,1983, p.269-285

1) انظر رسالة الأمير خالد إلى الرئيس الأمريكي ولسن عام 1919، التي يشرح له فيها وضعية الجزائريين المسلمين و حقهم في الإستقلال و الوطن.

2) حول موضوع الصحافة العربية الإسلامية في الجزائر خلال حقبة الإحتلال يمكن العودة إلى الدراسة الرائدة للأستاذ علي مراد

Ali Merad, la formation de la presse musulmane en Algérie '1919-1939), IBLA,: .revue de l'Institut des Belles Lettres Arabes, Tunis, 1964

3-كانت «المنتقد" أول جريدة عبرت عن التوجه الإصلاحي كما ساد في العالم العربي و الإسلامي في ذلك الوقت. أسسها ابن باديس في مدينة قسنطينة، المدينة الحضارية و التاريخية و العمرانية التي سمحت بإمكانية بلورة خطاب إصلاحي يتخطى النزعات المذهبية و النظم الطرقية و السعي الدائم إلى مخاطبة السكان كمواطنين لديهم أهلية الانتماء إلى الوطن، و ليس إلى القبائل و العشائر و الطرق و الزوايا على ما كان عليه الجزائريون المسلمون. و إذا أضفنا إلى الإعتبار الحظوة و المكانة التي كانت تتمتع بها عائلة آل باديس سواء لدى الأهالي أو لدى الإدارة الفرنسية الحاكمة، أمكننا فهم قدرة الشيخ ابن باديس على تأسيس جريدة إصلاحية و لوكرها على الإدارة الفرنسية، لأنها سرعان ما عمدت إلى مصادرتها بعد صدور ثماني عشر عددا فقط. و لأن التوجه العام في البلد هو نحو إنشاء الصحف، فقد توالت الشخصيات الإصلاحية التي راحت إلى تأسيس الصحف مثل أبي اليقظان الذي أسس: وادي ميزاب (1926)، علي بن موسى العقبي: صدى الصحراء (1925)، محمد السعيد الزاهري، البرق (1927)، الطيب العقبي، الإصلاح (1927) .... حول الصحافة العربية و منها الإصلاحية، يمكن العودة إلى مؤلف محمد ناصر، الصحف العربية الجزائرية (1847-1939)، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، الجزائر، 1980.

التي أصدرها مؤسسها الشيخ عبد الحميد بن باديس "بالاسم الله، ثم باسم الحق و الوطن، ندخل عالم الصحافة العظيم شاعرين بعظم المسؤولية التي نتحمّلها فيه، مستسهلين كل صعب في سبيل الغاية التي نحن إليها ساعون، و المبدأ الذي نحن عليه عاملون"[1]. و المسؤولية التي سوف يتجشمها رائد الإصلاح في الجزائر مع جماعته هي من خطورة الوسيلة التي اعتمدها وهي الصحافة التي تستدعي تحسس المكان و الزمان و الجهة التي تخاطبها. فقد كانت المسؤولية بحجم الوطن، الدين و العالم، و أن الأمر لا يقتصر على مبادئ التهذيب والأخلاق و المجتمع و السياسة بقدر ما أن الأسلوب المعتمد لبلوغ تلك المرامي هي النقد الذي يعيد الحق إلى أصحابه لأن "الحق فوق كل أحد و الوطن قبل كل شيء"[2]. ذلك هو لسان حال أول جريدة إصلاحية و ذلك هو ديدن و سمت الحركة الإصلاحية الجزائرية في كافة مراحلها التاريخية[3]. و في ذات السياق، كتب أحد

1) النخبة [إدارة الجريدة]، خطتنا و غايتنا و شعارنا، ع/1، 2 جويلية 1925.

2) المرجع نفسه.

3) كان الشيخ ابن باديس حريصا على تتبع الحياة الصحافية في الجزائر، يشيد بدورها و يساهم قدر ما يسعه الجهد و المقام لكي يندد بالإدارة الإستعمارية التي لم تكف عن ملاحقة الصحافة العربية و مصادرتها. فقد كان له رأي و موقف عند ظهور كل صحيفة عربية، كما كان له أيضا موقف عندما تِقدِم السلطة على غلق جريدة من الجرائد العربية و هي حالات كثيرة، و لم يكف عن إبداء استنكاره لمصادرة الصحف طوال عشرينيات القرن الماضي و ثلاثينياته، و من هذه المواقف ما كتبه عن حادثة غلق جريدة الأمة لصاحبها أبي اليقظان : " جريدة الأمة خلف جرائد عدِة كلها استشهدت في سبيل واجبها. الأستاذ أبو اليقظان، في كل مرّة يتحمِل من أضرار مالية و أدبية و يعود للجهاد، و قد عطلت جريدة "الأمة"، مثل أخواتها، فمضت وساما جديدا إلى صدر الأستاذ، و نحن ننتظر من همِته و إمضائه أن يطلع على قرّائه في أمد قريب. إنه من الظلم و الاحتقار للصحافة العربية أن تبقى هكذا، تحت سيف التعطيل دون سؤال و لا جواب. و أننا لنرجو أن يعاد إلى الحق و الإنصاف يوما ما، فتعامل الصحافة العربية معاملة قانونية، و يحاكم المخالف للقانون، ففي ذلك الإنصاف و الإحترام و هو أساس كل ود ووئام"، ابن باديس، مقال الأمة، مجلة الشهاب، ج3، ماي 1938. في هذا المقال، من جملة عشرات المقالات التي تؤكد على اهتمام حقيقي لابن باديس بدور الصحافة العربية في حياة الجزائريين و صلتهم بالوجود

أبرز مؤسسي الصحافة الإصلاحية الشيخ أبو اليقظان[1] ملفتا إلى قيمة و أهمية الصحف السيارة في حياة الإنسان الجزائري. و ذلك في معرض حديثه عن الآلة (العقل) لإصلاح و إعزاز البلاد : " الجرائد و المجلات العفيفة السيرة النزيهة المقصد، فإنها مدرسة للخاص و العام، القريب منها و البعيد، ومعرض لعقول الأمم و أفكارها و ترجمانها الفصيح المُعْرِب عن ضميرها"[2].

هذا، ومن جانب آخر، فإن ظهور جريدة" المنتقد "، عام 1925، أشّر على البداية التاريخية للحركة الإصلاحية الجزائرية، لأن ميلاد صحيفة إصلاحية في ذلك الوقت كان ينطوي على فعل التأسيس لتيار أو حركة أو فكرة لها ما بعدها و تُرَتّب حتما تداعياتها و نتائجها و إن طالت لبعض الوقت. فقد استقطبت " المنتقد" الجماعة الإصلاحية الأولى [3] حول منبر واحد عزمت العقد على تنفيذ مشروعها التهذيبي و الأخلاقي و الديني في الجزائر. و المعاينة التاريخية و العلمية لما كان عليه الوضع في الجزائر جهة الأهالي المسلمين، تكشف من جملة ما تكشف

الفرنسي. فقد كان حريصا على حرية التعبير في ضوء القانون و نظام الدولة، و هذا الثبات على التعامل مع الإدارة من وحي احترام الوضع القائم هو الذي جعله يحتفظ بمجلته " الشهاب" إلى تاريخ وفاته تقريبا عندما اشتعلت الحرب العالمية الثانية، كما أن سياسة المنع المتواصل للصحف العربية و و خاصة منها الإصلاحية هي التي حِدت بالأستاذ أمين العمودي إلى التفكير في إصدار جريدة إصلاحية باللغة الفرنسية، لعل ذلك يقلص من سوء التفاهم بين السلطة الإستعمارية و الأهالي الجزائريين، في العديد من القضايا و على رأسها المسألة الأهلية التي تحتاج إلى طرحها و معالجتها في المجال السياسي العام، كما يجري مع المواطنين الفرنسيين.

1) حول الشيخ أبي اليقظان و صلته بالصحافة، يمكن الإحالة إلى كتاب : محمد ناصر بوحجام، أبو اليقظان في الدوريات العربية، المطبعة العربية، غرداية، 1986.

2) أبو اليقظان، معامل العقول، المنتقد، ع. 18، 29 أكتوبر 1925.

3) اعتبر الباحث و المفكر الجزائري علي مراد منبر "المنتقد"، ليس بداية الصحافة الإصلاحية في الجزائر فحسب بل بداية الحركة الإصلاحية ذاتها، و ذلك بالمعنى الذي يشير إلى نضج الفكرة الإصلاحية و وجود فاعليها و توفر وسيلتها، راجع، Ali Merad, le réformisme musulman en Algérie de 1925 à 1940, Moton & Co, Paris, La Haye, 1967

حالة التطلع إلى تجاوز الحالة البائسة التي فرضها الإستعمار[1]، خاصة بعد ما اكتسب الأهالي وعيا جديدا بالحقائق التي نجمت عن الحرب الكبرى (1914 - 1918) و أثارها على السياسة الإستعمارية و في نوعية العلاقات الدولية و الدور الذي ينتظر عصبة الأمم كهيئة تَكَفَّلت بتأمين الأمن و السلام في العالم و رفع الظلم عن الشعوب المقهورة و المُسْتَعْبدة.

- جريدة الدفاع صوت إصلاحي:

كانت الدفاع أول جريدة أهلية تصدر باللغة الفرنسية و تعبر عن الخط الإصلاحي وفق المفهوم المتداول في ثلاثينيات القرن الماضي. صدر أول عدد يوم 26 جانفي 1934 بمدينة الجزائر، تولّى رئاسة تحريرها الأستاذ محمد الأمين العمودي، الأمين العام لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين، الكاتب الصحفي و الوكيل الشرعي، و الشخص المثقف الذي ندب نفسه للدفاع عن قضايا الأمة و مصالح الشعب[2]. و الأمين العمودي كاتب اجتماعي يحرص على إبداء رأيه في الصحف التي كانت تصدر في عصره سواء أكانت ناطقة بالعربية أو الفرنسية.

1-الشواهد على وجود حالة تململ و السعي إلى الخروج من الضيق الإستعماري وضِيمِه يظهر في تأسيس الجمعيات السياسية و الإجتماعية و المهنية و خاصة الصحف كمنابر للتعبير و إبداء الرأي. و إذا اقتصرنا على الصحف الإصلاحية التي ظهرت في عشرينيات القرن الماضي، أي في سياق ظهور الحركة الإصلاحية، نذكر : المنتقد، ابن باديس، 1925 ؛ الجزائر، محمد السعيد الزاهري، 1925؛ الشهاب، ابن باديس و أحمد بوشمال، 1925؛ صدى الصحراء، أحمد بن العابد العقبي، 1925؛ وادي ميزاب، 1926؛ الحق، علي بن موسى العقبي، 1926؛ البرق، محمد السعيد الزاهري، 1927؛ الإصلاح، الطيب العقبي، 1927،.. و واصل المصلحون الجزائريون في تأسيس المنابر الإعلامية على نفس الوتيرة التي تثبت مدى توترهم إلى امتلاك الكلمة و الإفصاح عن الرأي الصحيح و تبليغ الدين الحق، ناهيك عن صدور صحف لتيارات طُرقية و مهنية و سياسية سواء باللغة العربية أو الفرنسية، كلها تنشد و ترنو إلى إصلاح الوضع العام.

2-بعض المعلومات حول هذه الجريدة توجد في ملف الصحافة الذي أعدته مصالح الأمن الفرنسية، أنظر ANOM, 15H/20, dossier de presse, le cas de la Défense.

فقد جاء تأسيسه لجريدة الدفاع امتدادا لتجربة الصادق دندن الذي سبقه إلى إنشاء جريدة الإسلام Islam باللغة الفرنسية، قبل الحرب العالمية الأولى، و كذلك تجربة الأمير خالد، في نفس الحقل، الذي أسس منبر "الإقدام " Ikdam و عبّر به عن الشأن الأهلي في كافة قضاياه.

جريدة الدفاع استحقت الريادة في مجالها الإصلاحي لكونها أول صوت يعَبّر عن الحركة الإصلاحية الجزائرية، بالمعنى الذي أسست له جمعية العلماء المسلمين الجزائريين. فقد كانت رديف الصحافة الإصلاحية العربية، و إن اختلفت في اللغة و في نبرة التعبير السياسي عن حال الأهالي المادية و المعنوية. فالدفاع صوت تسمعه النخبة الجزائرية في كافة أطيافها من الفرنسيين والمسلمين وتسمعه السلطة الفرنسية أيضا، تدرك به مباشرة ما يريده الأهالي، و تقف، من ثم، على حقيقة المشروع الإصلاحي كما تريده جمعية العلماء المسلمين. فالنخبة الجزائرية[1] هي الفئة المتعلمة من الجزائريين سواء أكانوا من المسلمين أو من الفرنسيين، سواء كانوا يبدون أرائهم و مواقف في قضايا المجتمع أم لا. فقد تعددت أطياف و تنوعت مواقف الجزائريين و اتسعت إلى دوائر واسعة، يشهد على ذلك كثرة المنابر الصحافية التي كانت تصدر في ذلك الوقت، من ذلك، وجود تيار أنصار الأهالي من الفرنسيين، الذين أطلقوا على أنفسهم "Indigènophiles"، تمييزا لهم عن التيار الكولونيالي الذي أراد أن ينفرد بالجزائر كمستعمرة خاصة الجزائريين من ذوي الأصول و الثقافة

1) النخبة الجزائرية على اختلاف أطيافها و مشاربها السياسية و الفكرية ساهمت بدور رائد في محال تكوين الصحف و الوعي السياسي للأهالي المسلمين. حول دور النخبة الجزائرية في مواجهة الحيف الإستعماري من خلال الصحافة ، أنظر بحث فيليب زيسان، الصحافة و الصحافيون "الأهالي" في الجزائر المستعمرة،en « indigène » presse et journalistes ,Philipp, Zessin Algérie coloniale (années1890-années 1950), revue Mouvement social, n° 236, 2011/3, p.35-46

الفرنسية، و أطلقوا على أنفسهم" الجزائريون"Algérianistes ، أي الفرنسيين الذين تشكلت شخصيتهم و هويتهم في الجزائر و صاروا يختلفون عن فرسيي فرنسا، أو الفرنسيين في فرنسا. أما من جانب المسلمين الجزائريين، فهناك التيار الوطني الراديكالي العمالي الثوري الذي يقف على اليسار في قضايا الأمة و المجتمع و في مواقفه من السياسة الفرنسية، مثل نجم شمال أفريقيا و التيار المصالي و الشيوعيين الجزائريين، و هناك تيار المحافظين المسلمين من المنتخبين و اللبراليين من المثقفين و المتعلمين باللغة الفرنسية، فرحات عبّاس، محمد الصالح بن جلّول، الدكتور بشير، تامزالي، سعدان ... الذين كانوا ينشُطون في الساحة السياسية و الإجتماعية بأحزابهم، جمعياتهم نواديهم و بآرائهم ومواقفهم في مختلف الصحف الجزائرية، فضلا على وجود جزائريين عاديين وأحرار لم تكن تعنيهم السياسة[1].

---

1) يعزى هذا التنوع و التعدد المذهل في حياة الجزائريين إلى الوضعية الإستعمارية التي وجدوا فيها و أجبرتهم على ضرورة تحديد موقفهم من حالة تخلف المجتمع الجزائري و تحديد وجودهم حيال فرنسا كمستعمرة و كدولة حديثة. حيال هذا الوضع الإستعماري المعقد، أبرز مظاهره وجود أغلبية من السكان المسلمين متخلفين و أقلية من السكان الأوروبيين متقدمة ، و أن سبب ثرائها و تقدمها ناجم عن استغلال جائر للسكان الأهالي. و هذا الوضع هو الذي مثِل الإشكالية التي راحت الحركة الوطنية و الحركة الإصلاحية إلى التصدِي لها كمشروع وجودي للأمة، هذه الإشكالية لا تخرج عن السؤال الكبير: كيف السبيل إلى التقدم مع الإسلام؟ و هذه الإشكالية أصبحت منذ نهاية الحرب الكبرى ديدن النخبة الجزائرية في كافة مساعيها السياسية و نشاطها الإجتماعي، علاوة عن إسهاماتها الفكرية و الإيديولوجية. و قراءة لاحقة لكل ما كان ينشر في الصحافة الأهلية و في الصحف الفرنسية بأقلام أهالي جزائريين تحيل إلى هذه الإشكالية في شقها المتعلق بسؤال التخلف و السبيل إلى تخطيه، و إلى شقها المتعلق بسؤال التقدم و السبيل إلى بلوغه و تحقيقه، و الوجه المفارق من هذه الإشكالية أن التخلف قائم في المجتمع الجزائري المسلم و أن التقدم قائم في حياة الفرنسيين إن في الجزائر أو في فرنسا.

جاءت جريدة الدفاع في سياق عام بدأ فيه الجزائريون الحديث السياسي عن قضاياهم و قضايا فرنسا في الجزائر و حتى قضايا العالم. ففي لجَّة الحياة السياسية الجديدة ظهر منبر "الدفاع" ليُعَبّر عن التيار الإصلاحي في مدلوله السياسي العام، أي الحركة الإصلاحية المتوثبة إلى الدخول إلى المجال العام و إبداء الموقف السياسي الواضح. فقد انتظمت مقالات الأستاذ العمودي حول قضايا الأهالي في صلتهم بالإدارة الفرنسية، و أن كافة القضايا التي طرحها في الجريدة اتسمت بالبعد التاريخي و الإجتماعي و خاصة منه السياسي. فقد أسعفته و طاوعته اللغة الفرنسية لكي يظهر الجوانب الموضوعية في المسائل التي يعرض لها، لا بل الغالب في مقالاته و مقالات من تبنوآ الإصلاح الإسلامي، أنها تطرح كمسائل، أي المسألة الأهلية، المسألة الدينية، المسألة الطرقية، المسألة الوطنية، مسألة التجنس و التفرنج ...

ما يضفي على مقالات " الدفاع " جانبها السياسي و السِّجالي أيضا، أنها انخرطت في النضال من موضع الرد على الإدارة الإستعمارية، ومن منطلق رفض ما يلصق بجمعية العلماء و ما يلفق لها من اتهامات من قبل خصومها، مثل نزعتها الوهّابية، موالاتها للشيوعية و الشيوعيين، الانتصار للوطنيين ولحزب الدستور التونسي ... في هذا المعمعان خاضت الدفاع تجربتها الصحافية والإعلامية من أجل احتلال الموقع الإصلاحي في حياة الجزائريين. كان للعلماء خصوما سواء من جهة الإدارة أو من بعض الأطراف الجزائرية، مثل نظم الطرقية، غلاة المعمرين، دعاة الإدماج التام من المثقفين و السياسيين و من العلمانيين و الشيوعيين ... كان قدر العمودي مدير الجريدة و رجال الإصلاح أن يتصدوا لهذه الحملات المتواصلة ضد نشاط الجمعية و أفكار رجالها[1].

1-انظر كيف كان يرد العمودي على كل هذه الاتهامات و يبرئ الجمعية من كل هذه الأوصاف و النعوت في L. Lamoudi, l'œuvre de nos Oulémas, La Défense, n°3, 9/3/1934,؛ و ذات المقال سبق و أن نشره العمودي في جريدة La Presse Libre,29/3/1933 ; A. Yassine, Asso-

كان العمودي، إذاً، يكتب مقالاته السياسية كمحترف و كمثقف مصلح منخرطا في الإصلاح بمدلوله الكبير الذي يشير إلى تحقيق التنمية الشاملة لكل السكان الجزائريين الفرنسيين منهم و المسلمين. ويوجز العمودي نشاط العلماء و يحدده على النحو التالي : " السعي إلى تربية السكان المسلمين من الناحية الدينية و الإجتماعية، و مواصلة ترقيتهم المادية و المعنوية في إطار تقاليدهم و معتقداتهم؛ الدعوة إلى توسيع نطاق التعليم باللغتين العربية و الفرنسية؛ البر و الإحسان و الأخوة بين كافة السكان و نشر فضيلة التضامن و حسن الجوار دونما تمييز لا في الجنس و لا في الدين؛ محاربة الآفات الإجتماعية بمساعدة السلطات الفرنسية و تحت رقابتها؛ خوض حرب لا هوادة فيها ضد شرب الخمور و ظاهرة الفسوق. فقد تسببت هذه الآفات في كوارث مفزعة و أمراض خطيرة أدت إلى انهيار عائلات كبيرة ذات شأن و شرف"[1].

لم تكتسب الجريدة قيمتها الإعلامية و السياسية من كونها صدرت باللغة الفرنسية لتعبر عن الحركة الإصلاحية في مدلولها الإسلامي العام فحسب، لا بل أيضا من قيمة الأحداث الكبرى التي عاصرتها و غطتها و عقَّبت عليها بالرأي و الموقف الصريح و الواضح. و نذكر على سبيل المثال لا الحصر، بعض هذه الأحداث : لم تمر سنة على ظهور "الدفاع"، حتى وقعت أحداث قسنطينة التي

---

ciation des Oulémas d'Algérie, n°27, 27 juil. 1934. Entre Oulémas et Elus, n° 36, 2 nov.1934 ; M. Milliot et les Oulémas, n°102, 24 av. 1936 ; H. Bernier, l'écho de la presse musulmane et le cheikh Benbadis, n°102, 24 av. 1936 ; Abdallah, les Oulémas et nous, n°118, 11 sept. 1935 ; L. Lamoudi, les Oulémas et la politique, n°137, 19 fév. 1937 ; M'Barek El Mili, l'association et le nationalisme, n°148, 7 mai 1937 ; la chasse aux Oulémas, n° 172, 24 déc. 1937 ; A. Kabbes, les Oulémas et Si Kaddour Benghabrit, n°172, 24 déc. 1937 ; Benbadis, les Oulémas protestent encore, n°198, 3 aout 1938....

1) المرجع نفسه.

وصفت في حينها بالأحداث المناهضة لليهود 5 أوت 1934، خصص لها العمودي سلسلة من المقالات[1] شملت التحقيق والتحليل وعرض المعلومات وإبداء الرأي. وفي سنة 1935، عمدت السلطات الفرنسية إلى حل نجم شمال أفريقيا، التيار الوطني القادم من فرنسا إلى الجزائرلكي يمارس نشاطه وسط الأهالي الجزائريين بالتعاون مع اليسار السياسي و الإجتماعي، و بعد حلّه مباشرة، عمدت نفس القيادة إلى تأسيس "الإتحاد الوطني لمسلمي شمال أفريقيا" محتفظا بنفس الشعار النجمة والهلال. أما عن النشاط الإصلاحي، فقد عقدت جمعية العلماء مؤتمرها الأول، في إطار اجتماعها العام السنوي، كرست فيه دورها التربوي و الديني، و أظهرت أنها جمعية وطنية جديرة بمشروعها الإصلاحي[2]. أما سنة 1936، فكانت سنة المؤتمر الإسلامي، 7 جوان 1936، و كانت جريدة الدفاع

---

1)L. Lamoudi, la tragédie constantinoise (1), La Défense, n°29, 24/08/1934 ;(2), n° 30, 14/09/1934 ; (3), n°31, 28/09/1934 ; (4), n°32, 5/10/1934 ; (5), n°33, 12/10/1934 ; (6), n°35, 26/10/1934 ; (7), 36, 2/11/1934 ; Concluons : A propos des événements de Constantine, n° 41, 1/12/1934.

2) أنظر ما جاء في هذا المؤتمر الهام في حياة الجمعية و العلماء، سجل مؤتمر جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، المنعقد بمقرها العام نادي الترقي بالجزائر، دار الكتب، الجزائر، د.ت. طبع السجل في حينه ككتاب رصد لكل النشاط و الفعاليات التي جرت خلال أربعة أيام متتالية (أيام الأحد15 ثم16،17، 18 سبتمبر 1935(. في هذا المؤتمر أبدى العلماء العاملين في حقل الإصلاح حرصا كبيرا على تسيير المؤتمر و استخلاص نتائجه وفق أصول و تقنيات المؤتمرات الناجحة، و هذا ما يظهره الشيخ البشير الإبراهيمي في مقدمة السجل التي ركزها فيها على ضرورة تضمين التقارير التي ترفع إلى الإجتماع على الأرقام و الإحصاءات و تحديد الوقائع و الشواهد و بيان للعروض، و القضايا الذي جاءت في جدول أعمال المؤتمر هي : " 1- الأمية و آثارها و طرق مقاومتها. 2- التعليم بقسميه المسجدي و المكتبي، و شرح أحواله و أعراضه التي هو عليها الآن و كيف ينبغي أن يكون. 3- الإسراف المالي و مظاهره من الولائم و المآتم. 4- الوعظ و الإرشاد و الطرق التي ينبغي أن تؤدى بها". ثم يشير الإبراهيمي، "على أن تؤدى تلك التقارير في المؤتمر لتكون نموذجا للأعمال التي تقوم بها الجمعية و ليبدي ذوو الرأي آراءهم في طرق تنفيذها". من المقدمة، ص. 9.

القناة التي مررت الفكرة [1] و عرضت المواقف المختلفة للفاعلين السياسيين والمثقفين، كما قامت بتغطية فعاليات المؤتمر ونتائجه وتفاعلت معه إلى المؤتمر الثاني بعد سنة كاملة. و كان حرص العمودي على حدث المؤتمر و تداعياته أن تولى الدفاع عنه و التواصل معه في إطار تنظيم سياسي جديد " شباب المؤتمر الإسلامي".

برنامج جريدة الدفاع:

في أول افتتاحية لجريدة الدفاع صدرت عن هيئة التحرير حملت عنوانا " برنامجنا" رسمت فيها الفكرة الأساسية لما سوف تضطلع به الجريدة فضلا على عناصر المشروع و الإطار الذي تعمل فيه. بداية جاء شعار الجريدة "الدفاع عن حقوق و مصالح المسلمين الجزائريين" محددا لفلسفة الإصلاح التي تتطلع إليها الجريدة: وضعية الأهالي المسلمين وضعية سكّان متَخَلِّفين و ليس هناك ما يكشف بالقدر الواضح عن معاناتهم و الحيف و الجور الذي يتعرضون له. فهم كتلة مهملة من البشر لا يوجد من يدافع عنهم، و ليس لهم اعتبار رغم أنهم يمثلون ستة أضعاف الأوربيين الذي يتمتعون بقدرة هائلة على إبلاغ صوتهم و الإعراب عن آراءهم. فقد كانت هذه المفارقة في صلب اهتمامات العمودي عندما فكر في إنشاء جريدته كقناة للإفصاح عن حقوق و مصالح المسلمين الجزائريين على أمل تحسين وضعيتهم المادية و المعنوية، و من ثم تحويل وضعهم القانوني و مركزهم الإجتماعي إلى مواطنين جزائريين يستحقون مزايا و امتيازات الدولة المدنية الحديثة. و عن الهدف من وراء إنشاء جريدة الدفاع، جاء في افتتاحية

---

1) ظهرت فكرة عقد مؤتمر يضم المسلمين الجزائريين، يدرس قضاياهم و يصوغ مطالبهم، في جريدة الدفاع، عدد 4 جانفي 1936، تحت عنوان " مطالبنا "، كما عرضها الشيخ عبد الحميد بن باديس، ثم توالت بعد ذلك أراء و مواقف بعض الفاعلين السياسيين و الكتاب و المثقفين.

العدد الأول، "هو المساهمة في العمل على الرُّقي المادي و المعنوي للشعب الجزائري المسلم. و أن القراء هم الذين سوف يحددون دلالة عنوان الجريدة، و من ثم يحاكموننا على صدق نوايانا و مشاعرنا و طريقة عملنا التي نهتدي بها إلى النهاية، مهما تجشمنا من تضحيات، و مهما واجهنا من صعوبات التي قد تعترضنا، لأننا نعتبر كل ذلك من الواجب المقدس الذي يجب أن نضطلع به"1. و واضح تماما أن هذه الفقرة، حول الغاية من إنشاء الجريدة تتعلق بمسألة تقنية و عملية تؤكد على حقيقة إبداء الرأي و التعبير عن المطالب، و بلورة خطاب خاص بالأهالي المسلمين و الانتقال بهم إلى وضعية " الشعب الجزائري المسلم"، كما ورد صراحة في الفقرة الأخيرة. توضيح هذه المسألة لها دلالتها عند الأستاذ محمد الأمين العمودي و جماعته الذين أسسوا لهذا المنبر. و عليه، فإن "الدفاع" هي منبر بحجم المشروع النهضوي الحديث الذي يجب أن يحقق للأمة الجزائرية مصالحها و مقوماتها و خاصة حقوقها السياسية و الإجتماعية.

ما يراهن عليه العمودي من خلال صوت "الدفاع" هو اللغة الفرنسية، فالجريدة تصدر باللغة الفرنسية، لغة الإدارة الفرنسية[2]، و تعبِّر عن مطالب

---

1)- La Défense, n°1, 26/01/1934.

2) صدور جريدة إصلاحية باللغة الفرنسية، سوف يساعد، كما يرى العمودي، على توضيح مطالب "الشعب الجزائري" دونما واسطة، لا من منتخبي فدرالية المسلمين، و لا من موظفي الإدارة الحكومية و العسكرية، خاصة موظفي شؤون الأهالي، التي طالما تسببت في سوء تفاهم بين رجال جمعية العلماء و السلطة الإستعمارية عن قصد أو دون قصد. أما السبب الوجيه الذي حدا بالعمودي و جماعته إلى تبني اللغة الفرنسية كلغة التخاطب مع إدارة الحكومة العامة أو الإدارة العليا في المتروبول، فهو قرار وزير الداخلية القاضي بمنع جريدة " الصراط" لسان حال جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، و هي ثالث جريدة إصلاحية تصادرها السلطة الفرنسية في عام واحد 1933. و هذه صيغة نص القرار : " وزير الداخلية.- نظرا للمادة 15 و المادة 69 من قانون 29 جويلية 1881، و المادة الأولى من قانون 22 جولية 1895 حول الصحافة .- نظراً إلى أن جريدة " الصراط و مديرها السيد عبد الحميد بن باديس، و صاحب الإمتياز فيها السيد أحمد بوشمال، التي تصدر بمدينة قسنطينة بالمطبعة الجزائرية، على العنوان التالي : 33، شارع آليكس لومبير (Alex Lambert) .- و اعتبارا أن الجريدة أبدت توجهات مخالفة للنظام العام، وسط الأهالي في الجزائر؛ و باقتراح من السيد الحاكم العام في الجزائر و من مجلس الوزراء، قرر، المادة الوحيدة : يمنع نشر و بيع و توزيع الجريدة العربية " الصراط". يشمل هذا المنع كل جريدة

و مطامح الجزائريين بالمفردات و المصطلحات التي تدركها السلطة، كما تدركها النخبة المسلمة و المواطن الفرنسي في الجزائر و في فرنسا. و عليه، فمع " الدفاع"، يبتعد الجزائريون عن الغموض و اللبس الذي ينتاب خطابهم السياسي والإجتماعي ليحل محله الخطاب الواضح في مفاهيمه و أفكاره و مفرداته. و هذا ما يشير إليه الشق المتعلق بفلسفة التواجد المشترك بين السكان في الجزائر والعيش معا على اختلاف الأصول الدينية و العرقية و اللغوية[1]. أما الشق الذي يحتاج إلى اجتهاد كبير، فهو المتعلق بخصائص و مقومات الذات الجزائرية العربية و المسلمة،كيف السبيل إلى العيش في مجتمع متعدد، تعدد يساعد على الإفصاح عن الذات. و بمعنى واضح، على ما كان يدافع عنه الإصلاحيون، هو الحق في المواطنة مع الإحتفاظ بالنظام الإسلامي، و هي الإشكالية التي اختزلت ما كان يعرف في العهد الإستعماري بالمسألة الأهلية. و هذا ما أكدت عليه افتتاحية " برنامجنا ": " إننا نعمل بكل ما أوتينا من قوة من أجل المحافظة على تراثنا الأدبي و الأخلاقي، الثمين الذي ورثناه عن أسلافنا و ذكراهم الغالية علينا. كما نسعى جاهدين إلى نيل كافة حقوقنا السياسية التي لا تتنافى مع صفتنا الإسلامية، لأننا صراحة ، مسلمون و نحرص على أن نكون دائما مسلمين"[2].

برنامج الجريدة هو فلسفة الإصلاح كما تريده و ترنو إليه النخبة الجزائرية التي تكتب باللغة الفرنسية و التي تحرص على ضبط المصطلحات و طلب

تصدر بنفس اللغة و الإتجاه، و تأخذ من الجزائر مقراً لإدارتها، حتى و إن كان صاحب الإمتياز فيها شخصا آخرا، أو طبعت في مطبعة أخرى". السيد شوطان(Camille Chautemps)، باريس، 23 /12/ 1934.

1) في موضوع التعايش المشترك، جاء في " برنامجنا" : " نحن لا نضمر أي خلفية، لكي نقول أننا من أنصار الدعوة إلى الوفاق بين جميع العناصر و الأعراق التي تملأ أرض الجزائر، و أننا سنسعى، من جهتنا، إلى مد علاقات حسن الجوار مع كافة سكان الجزائر الحبيبة، دونما تمييز في الدين أو في الأصل". La Défense, n°1, 26 janv. 1934

2-المرجع نفسه .

المعاني الحقيقة التي ترد في قوانين الدولة[1]، و لعلّ أهم من كل ذلك المعاني السياسية، التي أصرت الجريدة على التعاطي معها مهما كان تحَفُّظ جمعية العلماء المسلمين من التدخل في المجال السياسي كما ورد صراحة في المادة الثالثة من قانونها الأساسي2. فتحليل ما ورد في افتتاحية " الدفاع"، يوضح أن المجموعة المراد الدفاع عنها هي برسم أن تتحوّل إلى شعب، ومن ثم إخراجها

1) حِرْصُ كتّاب جريدة الدفاع على الوقوف على المصطلحات في مدلولاتها القانونية و الشرعية، متأتي من خلفيتهم الثقافية التي تتجاوب مع ثقافة الدولة ومؤسساتها و مع الفكر السياسي الحديث. ففي حالة منع جريدة الصراط لسان حال جمعية العلماء المسلمين، سارع السيد محمد بن حورة الذي كان يوقع مقالاته باسم " أبو الحق "، إلى تفنيد الأسس و المسوغات التي يستند إليها قرار السيد وزير الداخلية الفرنسي، على النحو التالي: - أن قرار مصادرة جريدة الصراط، يخلق ويرتب مشكلة الأقليات في الجزائر بسبب أن الشعب الجزائري، صار من الناحية الشرعية شعبا أجنبيا، و أضحت لغته لغةٍ أجنبية"، أنظر Aboulhak, la presse arabe, La Défense, n°5, 23 fév. 1934. . و هذه الحقيقة يشرحها الكاتب في العدد اللاحق من الجريدة و يؤكد أن القرار يتعارض بشكل صارخ مع أحكام المادة 14 من قانون 29 جويلية 1981، و التي تنص على " لا يمنع توزيع في فرنسا الجرائد أو أي دوريات أخرى تصدر في الخارج إلا بقرار خاص يتم مداولته في مجلس الوزراء". و هكذا، كما يرى أبو الحق، فإن قرار منع جريدة الصراط يفصل الجزائر عن فرنسا و يجعلها بلدا أجنبيا. ففي الوقت الذي تتعامل فيه السلطة على أن الجزائر جزء من فرنسا، يصرح قرار المنع خلاف ذلك و يعتبرها إقليما أجنبيا و أن لغة سكانها لغة أجنبية حتى و إن كانت من درجة جهوية، و أن قرار المنع يعنى في البداية و النهاية فصل الجزائر عن المتروبول، خلافا لحقيقة الجزائر فرنسية . أنظر، Aboulhak, idéalisme et réalité, La Défense, n° 6, 2 mars 1934

2) جاء في المادة الثالثة من القانون الأساسي لجمعية العلماء: " لا يسوّغ لهذه الجمعية، بأي حال من الأحوال، أن تخوض أو تتدخل في المسائل السياسية". و يبقى على الجمعية أن تعمل، كما ورد في المادة الرابعة، على " محاربة الآفات الإجتماعية، كالخمر و الميسر و البطالة و الجهل و ما يحرّمه صريح الشرع وينكره العقل و تحجره القوانين الجاري بها العمل".

من الإطار الأهلي الذي كرسته السياسة الإستعمارية، لأن المسلمين الجزائريين يعيشون في ظل وضعية قانونية و سياسية مناهضة لهم و لا يمكن أن يستمر الوضع على هذا النحو. فقوانين الدولة الجمهورية تأبى أن يعامل "سكانها" على درجتين أو أكثر، و أن العناد في ملاحقة المسلمين الجزائريين بترسانة " قانون الأهلي" فيه خطرا على مستقبل الجزائريين جميعاً. و عليه، فإن الأهالي ، آن لهم أن يتحوّلوا إلى شعب، كما تخاطبهم قوانين الدولة الجمهورية، و إلى شعب مسلم، يريد أن يبقى على صلة بدينه بالدين الإسلامي و حضارته دونما تعارض مع قوانين الدولة المدنية و روح المدينة الحديثة.

حقيقة، افتتاحية " الدفاع "، أثارت موضوعا إشكاليا، ينطوي على سؤالٍ مفارق و هو ما إذا كانت المواطنة التي يطلبها المسلمون الجزائريون، تتنافى أو تتماشى مع وضعيتهم كمسلمين؟ أي ما هو وجه الخلاف أو التوافق بين الشعب و الدولة من جهة و الإسلام من ناحية أخرى. و قد انقسمت النخبة على اختلاف توجهاتها و تعدد مشاربها إلى أكثر من اتجاه، يجمله العمودي في الافتتاحية إلى اتجاهين: " الاتجاه الاندماجي، و الاتجاه الذي يسعى إلى تحقيق المواطنة مع التعلق بالشريعة الإسلامية [و كلا الإتجاهين] ستفتح لهما أعمدة الصحيفة إذا كان يرغبان فعلا في التعاون معنا، و الإدلاء برأيهما مشفوعا بأدلة مقنعة في قضية إخواننا المسلمين"[1].

الوجه المفارق في وضعية الجزائريين المسلمين في ظل القوانين الفرنسية هو أن الخطاب السياسي يظهر عكس ما يجري في الواقع. فقد اعتبر القرار المشيخي الصادر في 14 جويلية 1865، أن "الأهالي المسلمين فرنسيون"، لكنهم يخضعون إلى إحكام الشريعة الإسلامية، و كان الشق الثاني بالنسبة للقضاء والإدارة كافيا لتأجيل تحسين وضع الأهالي و حرمانهم من إمكانية التحلي بكامل

1-La Défense, n° 1, 26/01/1934.

المركز القانوني و السياسي الذي يكسب صاحبه حق المواطنة . ومنذ ذلك التاريخ و الوضع العام في الجزائري يتردّى و يتأزم بفعل السياسة الخاطئة و الخطيرة للنظام الإستعماري، خاصة بعد التطوّر الذي لحق العلاقات الدولية على اثر وصول هتلر إلى الحكم، و بداية المد النازي في أروبا و مستعمراتها. و إطلالة على ما كانت تكتبه الصحيفة يكشف أن الوضع لم يعد يحتمل، لا بل يحتاج إلى إجراءات[1] و سياسة كاملة و شاملة من الإصلاحات، إذا ما أرادت السلطة أن " تفرج" عن الأهالي المسلمين و تعاملهم كأفراد يتحملون عبء المواطنة من حيث الواجبات و الحقوق.

أما الوجه الخطير في السياسة الإستعمارية في صلتها بالأهالي هو أن النخبة المسلمة تزداد وعيا بالحقوق و بالحريات و بالوعي بما يجري و ما يحدث من تطوّرات، و تدرك ما ينبغي أن يسخّر من إجراءات إصلاحية، لكن الإدارة تتمادى

---

1) في العدد الثاني، كتب العمودي مقالا تحت عنوان،" تدبير من عصر ولي"، يشرح فيه التناقض التاريخي الذي حكم السياسة الفرنسية في الجزائر بفعل تماديها في التماس إجراءات و تصرفات تنتمي إلى عصر ولي و لم يعد من هذا العصر، أي ثلاثينيات القرن العشرين، حيث اختلفت الأوضاع و تحوّلت بالقدر الذي لم تعد تنفع الترقيعات و الإصلاحات الظرفية أو الجزئية. يجمل العمودي السياسة الفرنسية حيال الأهالي على هذا النحو :

- "نظام حكم استثنائي قائم على التجاوزات و القوة و فرض الإتاوات بدون وجه حق.
- سياسة قائمة على النبذ و إهمال الجماهير المسلمة و عدم الإعتراف لها بأي حق سواء الإذلال و تكميم الأفواه.
- سياسة قوامها التدخل السافر في كافة شؤون الأهالي، بما في ذلك شؤونهم الدينية، فضلا على ممارسة رقابة صارمة و فعلية على أعمالنا و تصرفاتنا".

و لا تختلف هذه السياسة، كما يرى العمودي، عن نظام الحكم العسكري الذي ساد طوال القرن التاسع عشر، فقد كانت السياسة للحكم للإدارة العسكرية بالتعامل مع مكاتب شؤون الأهالي. L. Lamoudi, procédés d'un autre âge, La Défense, n°2, 2 fév. 1934

و تمعن في نفس السياسة المفلسة. و عليه، فمع تزايد الوعي بخطورة الوضع و تأزمه، لا يقابله إجراء يسعفه و يستوعبه لصالح الجميع، و إنشاء منبر اعلامي أهلي يعبر عن الحركة الإصلاحية الجزائرية1 يندرج في توضيح و شرح ما يريده فعلا الجزائريون.

- قضايا إصلاحية في جريدة الدفاع:

في المسألة الدينية . تناولت جريدة الدفاع، بقلم مديرها محمد الأمين العمودي المسألة الدينية، كما جاءت في سياق الأحداث السياسية في صلتها بالوضع الجزائري العام. فقد كل مطلع الثلاثينيات من القرن العشرين حافلا بالأحداث و أن الوعي العام وصل إلى درجة من الحساسية، أن كل القضايا أخذت الطابع السياسي، و منها على وجه الخصوص قضايا الدين الإسلامي، حيث يتحرك المسلمون بصورة تلقائية و فورية لأن الدين أساس حياتهم الإجتماعية. فبعد سنتين تقريبا من ظهور جمعية العلماء المسلمين و من بداية نشاطهم الديني و الإجتماعي، عمدت الإدارة الإستعمارية إلى اتخاذ يوم 16 فيفري 1933، إجراء يبعد غير رجال الدين الرسميين من ارتياد المساجد لإلقاء الدروس أو القيام بالتعليم و الوعظ و الإرشاد فيها. و بعد هذا الإجراء اتخذت

---

1) ما يجدر ذكره في هذا الشأن، أي تطوّر الوعي الإصلاحي أن بعض المثقفين و الكتاب الذي كانوا يمتلكون اللغة الفرنسية انخرطوا في الحركة الإصلاحية و صكوّا مفردتي الإصلاحIslah و الإصلاحيIslahiste و طوّعوهما في خطابهم التداولي سواء حيال الأهالي أو حيال السلطة. فقد أدخلوا المصطلح إلى اللغة الفرنسي كأفضل أسلوب للتعامل مع حقيقة الإصلاح كما تفهمه السلطة الفرنسية في الجزائر أو في فرنسا. و أبرز الصحف التي تبنت سمت الإصلاح و عبرت عنه باللغة الفرنسية، نجد " صوت الشعب"La Voix du peuple لصاحبها محمد بن علي عام 1933 و العدالة La Justice لمحمد بن حورة عام 1934 - 1938، إضافة إلى جريدة الدفاع(1934 - 1939).

نفس الجهة قرارا آخرا يوم 23 فيفري 1933، يتضمن نزع صلاحية إدارة شؤون المساجد من الجمعية الإسلامية التي يترأسها السيد أحمد بن صيام و إحالتها إلى اللجة الدينية برئاسة الأمن العام لعمالة الجزائر السيد فردريك ميشال. ولم يلبث أن خلّف هذا التصرف ردود أفعال قوية تداعت لها كل الشخصيات و الهيئات و الجماهير التي كان يعنيها شأن الإسلام.

كان تعقيب جريدة الدفاع في المستوى المطلوب، و طرحته بالتفصيل الذي يليق بالوضع العام، بأنه في بداية و نهاية المطاف موضوع يتعلق بالنظام العام الذي يجب فيه احترام المسلمين و شعائرهم و أماكنهم المقدسة، وأن قرار منع إشراف المسلمين على مساجدهم يشبه إلى حد كبير وقع "الظهير البربري" الذي اتخذته السلطات الفرنسية في المغرب الأقصى عام 1930. فقد كتب مدير الجريدة الأمين العمودي سلسلة من المقالات تحت عنوان" المسألة الدينية"، ذكّر في البداية الحدث و سياقاته و تاريخ فرنسا في الجزائر الذي لم يعدو كونه تجريد الأهالي من مؤسسات الأوقاف والحبوس، و تشجيع الحملات التبشيرية و نشاط الآباء البيض، دعم النظم الطرقية و شيوخ الزوايا ضد الحركة الإصلاحية التي نهضت بها جمعية العلماء، مما جعل الأمين العمودي يصف و يستنتج أن كل هذا التاريخ السلبي لفرنسا في الجزائر، بأنه " حملة صليبية حديثة حتى و إن كانت أقل عنفا و أقل دموية، لكنها "حملة صليبية لائكية" إذا جازلنا التعبير، ترمي إلى نفس الهدف و موجهة إلى نفس اتجاهات الحملات الصليبية "[1].

انتهاك عالم الروح و المقدس من قبل الإدارة الإستعمارية، هو انتهاك صريح وصارخ لمبدأ الفصل الذي تضمنه قانون 1905، الذي ينص على فصل الكنائس (الديني) عن الدولة (الحكومي والسياسي). و عليه، فإن القرارين اللّذين صدرا

1) L. Lamoudi, la question religieuse, La Défense, n° 152, 18 juin 1937.

عن المسئول الأول لعمالة العاصمة هما تعبير مناقض تماما للمبدأ الفصل، ويندرجان في سلسة الانتهاكات المنافية و المناهضة لحياة الأهالي المسلمين لأنهما ببساطة يحيلان أمر الإشراف و تسيير المساجد إلى رجل كاثوليكي، أي من ديانة غير إسلامية و من رجل سياسي موظف كبير لدى السلطة. و هكذا، كما يرى العمودي، فإن " هذه المحنة التي تسببت فيها التصرفات التعسفية لحاكم العمالة، لا و لن تزول إلا عندما تؤول مسألة تسيير أئمة الدين و المساجد إلى هيئة شؤون الدين الإسلامي وحدها"[1]. فقد وقف مدير جريدة الدفاع على المعضلة التي تعاني منها الجماهير المسلمة و على حالة التخبط التي تعاني منها الإدارة الإستعمارية. فالأمر لا يتعلق بالدين فحسب، بل بالسياسة و التسيير الإداري. و بداية، كما يرى العمودي، أن قرار إحلال هيئة مكان أخرى مخالف للقانون2، و يجب أن يمر على القضاء، و هو تصرّف لا يستسيغه العقل ويجب أن تتبناه العدالة لأنه يتعلق بنظام حكم و تسيير شؤون الدولة في صلتها بالدين و السياسة، خاصة بعد النشاط الهائل الذي اضطلعت به الحركة الإصلاحية و دورها الرائع وسط الأهالي، حيث برزت إلى السطح ملامح الأهالي المسلمين وظهروا كطرف يحتاج إلى العناية و تكفل قوانين الدولة بهم، فضلا على التسيير و الرعاية.

---

1) L. Lamoudi, la question religieuse, n° 149, 14 mai 1937.

2) كشف مجال الصحافة و الإعلام لدى الأهالي المسلمين تناقضات و مفارقات النظام الإستعماري من ناحية أن صحافة الأهالي و كتابها لا يخضعون إلى القانون كسائر الصحف الفرنسية، بل في الغالب يخضعون إلى قرارات إدارية و السلطة المزاجية و التقديرية للحاكم العام، و من جانب آخر زاد هذا الوعي بهذه الخروقات لأن الصحافة الأهلية هي التي تكشف عن ذلك، أي نضج الصلة بين النخبة و الجماهير المسلمة. حول النظام "القانوني" الذي تخضع له الصحافة الجزائرية المسلمة، أنظر Claude Collo, le régime juridique de la presse musulmane algérienne, revue algérienne des sciences juridiques, économiques et politiques, avril-juin 1969.

مسألة الإجماع.. أو المؤتمر الإسلامي الأول. عندما أرادت النخبة الجزائرية بشكل عام أن تحقق غايات و أهدافا سياسية، فإن أفضل وسيلة إلى ذلك هي الجرائد و الصحف، التي كانت في ثلاثينيات القرن العشرين تعد القناة الأكثر نجاعة، خاصة الذي امتلكت تقنيتها، و عبَّرت فعلا عن خط سياسي واضح. ومن هذا الجانب، فقد عبّرت جريدة الدفاع عن توجه واضح يرمي إلى الإصلاح، و كان لتوجهها الإصلاحي الديني منه و الاجتماعي و السياسي دوره البالغ في الإقناع و التبليغ إلى الرأي العام خاصة و أنها كانت تصدر باللغة الفرنسية، تطال النخبة المعرَّبة و المفرنسة، و من ثم سهلت عليها عرض اقتراح " توحيد الخطاب الإصلاحي الوطني" على النخبة و السعي إلى تحقيقه في إطار مؤتمر إسلامي (من المسلمين). فقد كان التوجه الإصلاحي لجمعية العلماء و للشيخ عبد الحميد بن باديس توجها وطنيا شاملا يرشحه لكي يبحث مع كافة الأطراف الجزائرية عن إجماع وطني يقرره الجميع ويلتزم به أمام الإدارة الفرنسية.

و الحقيقة، فقد تضافرت جملة من الحوافز و الشروط لكي تعمل جريدة الدفاع من أجل تحقيق حلم اجتماع الأمة و الإجماع على خدمة الشعب الجزائري. فقد كانت فكرة لقاء الجميع على طاولة واحدة إحدى تطلعات السيد محمد الأمين العمودي منذ أن خاض العمل الإصلاحي سواء كمثقف أو في إطار جمعية العلماء، و إصراره على تحقيق هذا الهدف هي التي قادته إلى تأسيس منبر " الرأي السياسي الجزائري" للدفاع عن مصالح و حقوق المسلمين، إلى أن جاءته المناسبة عام 1936، حيث صار بالإمكان أن تفوز الجبهة الشعبية بالانتخابات التشريعية شهر ماي . و كانت البداية برأي نشره الشيخ عبد الحميد بن باديس في جريدة الدفاع تحت عنوان "مطالبنا"، صاغه العمودي باللغة الفرنسية، و مما جاء فيه: " إن تحديد نظام سياسي للمسلمين مسألة على قدر كبير من الحيوية و الحساسية، يجب أن لا تناط بشخص واحد مهما كان اعتباره

ونفوذه، و لا تسند إلى هيئة واحدة مهما كانت قيمتها و سمعتها في الأوساط العامة، و إنما يعهد الأمر كلّه إلى كافة الأطراف الممثلة للمسلمين و قادة الرأي، و رجال السياسة، "العلماء"، و المنتخبين، و رجال القضاء والأساتذة و المعلمين ... و بإمكان هؤلاء جميعا أن يبدوا رأيهم في مسألة النظام السياسي الذي يليق بالمسلمين. و عليه، فلا غنى عن الدعوة إلى مؤتمر يعقد في العاصمة، أو في غيرها من المدن الجزائرية، يفتح فيه نقاش واسع، ينتهي إلى أرضية سياسية تحدد مصير 6 ملايين من المسلمين، و تخرجهم من المأزق الذي آلوا إليه (...) أتعهد أمام إخواني المسلمين بأنني لن أدخر أي جهد أو أية مبادرة من أجل حل هذه المعضلة، كما أَعِدُ ممثلي فرنسا في الجزائر، بأنني سوف أسعى بنفس الروح إلى المصالحة و التعايش في كافة القضايا التي تعني الآهالي"[1].

صدور مبادرة الدعوة إلى المؤتمر من قبل الشيخ ابن باديس، لها ما يؤازرها من إمكانية النجاح لاعتبارات تتعلق بشخصه و مكانته وريادته في الحياة العامة و نشاطه الإصلاحي. و كانت أهم النقاط التي دعا إليها الشيخ ابن باديس في ذلك السياق : الحق في المواطنة مع الإحتفاظ بالنظام الإسلامي للأحوال الشخصية، المساواة بين المسلمين و الفرنسيين و ردم الفجوة المتزايدة بينهم بتأييد مشروع فيوليت كخطوة أولى، و تحسين الوضع المادي و المعنوي للشعب الجزائري باحترام مقوماته و تمكينه من الحياة المدنية و السياسية الحديثة. و كانت هذه المطالب هي أهم خصائص الأرضية التي يكاد يجمع عليها الجميع. فقد جاءت تعليقات و تعقيبات و اقتراحات عديدة كلها تصب في التوجه إلى المؤتمر على هذه الخلفية. و من جملة الآراء التي قدمت في هذا الصدد : رأي المثقف و رجل

1) Benbadis, nos revendications, La Défense, n°88, 3 janv. 1936.

القانون محمد بن حورة[1] الذي كان يكتب باسم مستعار "أبو الحق"، السيد هنري برنييه، فرحات عباس[2]... و غيرهم.

---

1) محمد بن حورة مثقف و رجل قانون و إصلاح، يكتب في قضايا الأهالي المسلمين في الجرائد الإصلاحية خاصة جريدة الدفاع، كما أسس جريدة تبنت نفس السَّمت الإصلاحي، أي الدفاع عن مصالح و حقوق المسلمين الجزائريين، و أطلق عليها اسم La Justice، لكنها لم تعمر طويلا، من سنة 1934 إلى 1936. و قد كان من الأوائل الذين تجشموا التفكير و السعي إلى توحيد الخطاب الأهالي و توضيحه، لا بل الدعوة إلى حزب بمرجعية إسلامية و يهم المسلمين. كتب في هذا المجال: " إن الحزب الذي ندعو إلى تأسيسه، يجب أن يسعى إلى تربية الشعب من الناحية المدنية و تربية شعوره بواجباته السياسية، بعيدا عن الأطراف و الجهات المتصارعة، يتحلى بقوة الفكر و العقلانية، و يسعى إلى تحسين أوضاعه إلى أن يصل إلى درجة مثلى. يضطلع هذا الحزب بمهمة تجديد ذهنية الجماهير بوعيها السياسي في حقها في الحياة الكريمة. يعمل الحزب على التحضير لخطة اقتصادية و اجتماعية و سياسية يهتم بها الجميع من أجل بعث مجتمع عانى طيلة قرون من سطوة إيديولوجية منافية للأخلاق و الإسلام". Aboulhak, un parti musul-man, La défense, n°12, 13 av. 1934.

2) في سياق التحضير للمؤتمر و النقاش الذي كان يدور حول مقومات الأمة الجزائرية و استئهالها و استحقاقها لنظام سياسي لائق بالمسلمين الجزائريين، جاء مقال السيد فرحات عباس المثير للجدل " أنا فرنسا" حيث يعيد فيه النظر و السؤال حول حقيقة وجود وطن جزائري و دولة جزائرية. أنظر نص المقال في جريدة الدفاع، و جريدة الوفاق التي كان يديرها فرحات عباس نفسه: F. Abbas, La France, C'est moi, Défense, n°95, 28 fév.1936 ، أنظر أيضا L'Entente franco- musulmane, 27 fév. 1936، وللوقوف على الآراء و المواقف الذي أثارها مقال فرحات عباس يمكن العودة إلى رأي الأمين عمودي الذي وقع مقالا مع صديقه الفرنسي هنري برنييه تحت عنوا شهادة و دعوة إلى الكفاح، L. Lamoudi & H. Bernier, Profession de foi et appel à la lutte, La Défense, n°95, 28 fév. 1936، كما يمكن العودة خاصة إلى ما كتبه الشيخ ابن باديس، في الشهاب : ابن باديس، كلمة صريحة، الشهاب، أفريل 1936؛ حول كلمتنا الصريحة، الشهاب، جوان 1936.

أسفر المؤتمر الذي جري يوم 7 جوان 1936 على مجموعة من المطالب صيغت تحت عنوان " كراس مطالب الشعب الجزائري" ، توافقت و أجمعت عليه كافة الأطراف التي شاركت في هذا المؤتمر و اعتبروه أكبر انجاز يحققه المسلمون في حياتهم السياسية. و جاءت هذه المطالب، كما نشرتها الدفاع[1] ضمن ثلاثة بنود رئيسية: - إلحاق الجزائر مباشرة بفرنسا، و المحافظة على النظام الإسلامي للأحوال الشخصية. فصل الدين عن الدولة بشكل عام، وإعادة الأوقاف و المعاهد الدينية إلى المجموعة المسلمة. حرية تعليم اللغة العربية و حرية الصحافة. بند المطالب الإجتماعية و الاقتصادية جاء فيها: إجبارية التعليم للجنسين، إنشاء مرافق اجتماعية، مستشفيات و مصحّات، مطاعم شعبية، المساواة في الأجر نظير القيام بنفس العمل، العناية بعالم الفلاحة و الفلاّحين. و في بند المطالب السياسية، جاء فيها : العفو السياسي، هيئة انتخابية واحدة، حق الانتخاب و الترشح[2].

- الإسلام و الجمهورية.. محاولة التوفيق:

إن الفكرة التي تختزل مشروع و برنامج جريدة الدفاع هي محاولة التوفيق بين الإسلام دين المسلمين الجزائريين و بين مؤسسات الدولة الجمهورية. فمنذ صدور عددها الأول عام 1934 و هي لا تنفك تُسَخِّر كل الحجج و البراهين على تجاوب الدين مع الجمهورية، و أن السياسة هي بالضبط فن تدبير الممكن وتوفير شروطه من أجل تحقيق الحق في المواطنة. فقد كان واضحا بالنسبة

---

1) La Défense, n°111, 26 juin 1936.

2) نعتقد أن التفسير الذي يوضح مطالب الشعب الجزائري هو الذي قدمته و شرحته جريدة الدفاع على اعتبار أنها هي التي حضرت للمؤتمر و أن هيئتها التحريرية هي التي اضطلعت بنشر المقالات التي تصب في المعنى الكبير للمؤتمر. و يمكن العودة إلى النصوص كما نشرت باللغة العربية في الشهاب، جويلية 1936 و البصائر، 30 جويلية 1936.

للنخبة التي تولت الكتابة في صفحات الجريدة أن الإستعمار في الجزائر هو ممارسة مناهضة للمبادئ و فلسفة الثورة الفرنسية و أن انهيار مستقل فرنسا في الجزائر هو تمادي السلطة بالتوجه بخطابها إلى صنفين من الناس، أهالي بلا مركز سياسي و فرنسيين لهم كل الحقوق و الحريات التي ترشحهم دائما إلى إدارة الشأن العام. و عليه فإن منبر الدفاع، كما جاء بأقلام كتَّابه هو النفي الفكري و السياسي للنزعة الإستعمارية من داخلها و المعَبّر عن خطابها المتناقض باللغة التي تفهمها، التي لا تحتاج إلى وسيط كما تفعل مثلا مع كتابات و انشغالات رجال الإصلاح من شيوخ و علماء الدين و اللغة و الأهالي بشكل عام.

جاء شعار جريدة الدفاع حاملا المبدأ التالي: "الدفاع عن حقوق ومصالح المسلمين الجزائريين"، و هو توكيد على التماس الوسيلة للدفاع، أي قراءة القوانين و مطابقتها مع الواقع لكشف وجوه الفساد فيها و رفعه في إطار من المطالب من أجل التصحيح و الإصلاح. فكل مقالات الجريدة تتموضع في جهة الدفاع الذي يواجه السلطة و يرغمها على الحد من التجاوزات و تعديل سياسيتها حيال المسلمين، فالأمر كما يرد في حالة الجزائر، و خلافا ما تدعيه الإدارة " ليس مجرد أزمة سلطة، كما يروج لذلك، بل الذي يقتل الجزائر هو إفلاس العقل و فقدان الطريق السليم "[1]، على ما يرى أبو الحق . إن استمرار إرجاء إدخال الإصلاحات الحقيقية التي تعدل و تحسن من مركز الأهالي لكي يصروا مواطنين، لم يعد هناك ما يبررها، بل هي أصلا غير مبررة، لأن "الشعب الجزائري المسلم وصل إلى درجة من التطور و النمو حدّا يسمح له بالتصدي بكل الوسائل، عدا العنف، للسياسة التي تبقيه دائما في وضع العاجز الذي لا يرشحه إلى أي شيء"[2]. فقد كان النظام الحاكم في الجزائر يعتبر أن الإسلام،

1) Aboulhak, les stupides et vielles plaisanteries reprennent, La Défense, n°22, 22 juin 1934.

2) Aboulhak, la parole est au gouvernement français, La Défense, n°55 juil. 1934.

خاصة منه الأحوال الشخصية، لا يتجاوب و لا يسار إطلاقا مبادئ الحكم الجمهوري، و استند إلى هذا المنطق دون محاولة إصلاح على مستوى الدين باعتباره من حياة السكان الخاضعين لقوانين الجمهورية، ولا على صعيد تعديل و إصلاح السياسة و الاقتصاد و الإجتماع بالقدر الذي يساعد على منح صفة المواطن إلى الأغلبية الساحقة من السكان الجزائريين، مما أعطى الانطباع في نهاية التحليل و المطاف، أن ما استندت إليه الإدارة الإستعمارية هو مجرد ذريعة من جملة ذرائع أخرى توكأت عليها لصرفها عن إعداد سياسة حقيقية حيال الأهالي، و هذا ما انبرت له الحركة الإصلاحية و منها جريدة الدفاع.

إن التوفيق بين الإسلام و الجمهورية إمكانية قد تتحقق بالسياسة ولها من الشواهد ما يساعد على خضوع المسلمين إلى النظام الجمهوري، لأن بعض الأفراد من الفرنسيين اعتنقوا الإسلام باعتبارهم مواطنين، و هذا لا مشاحة فيه، فلماذا لا تعمّم هذه الحالة على باقي المسلمين و يحصلوا على وضعية statut المواطنين بكافة حقوقهم الإجتماعية و السياسية و المدنية ؟ و الحقيقة، أن سياسة فرنسا الأهلية هي المسئولة عن البون الذي يفصل بين السلطة و المجتمع، ومن تراكم المفارقات و التناقضات و سوء الإعتبار و الفهم هو الذي رشح الوضع إلى ما هو عليه الآن، كما شرحه أبو الحق : " ما يلاحظ، أن الإنسان الأهلي المسلم قد لحقته في المدّة الأخيرة، جملة من سوء التقدير و الفهم أبعدته عن الذين يعود لهم تدبير شأنه. فالجزائري المسلم لا يفهم لماذا يتلقى التعليم ليضطهد بعد ذلك، و لماذا يلَقن التربية و الترقية لكي يبقى دائما أسفل السلم، و لماذا يوقظ وعيه بالأنوار لتطفأ في وجهه، كما أنه لا يفهم لِمَاذا يحاولون إخراجه من مستنقعات الجهل الآسنة لكي يرمى فيها ثانية"1. إن مرد إخفاق محاولة التوفيق بين الإسلام (المسلمين) و الجمهورية مرده، كما ورد في فقرة أبو الحق، إلى ثنائية الفعل و نقيضه، إذ لكل من الحق و الحرية و العدالة

1) Ibid.

والقانون والواجب والدين والوعي ... وغيرذلك من المفاهيم الذي استقرعليها الفكر الحديث، لها في السياسة الفرنسية معانيها الحقيقية ومضاداتها وكان دائما نصيب الأهالي من المعاني المضادة.

وضوح فكرة إمكانية التوفيق بين الإسلام والجمهورية، دفعت نخبة جريدة الدفاع إلى السعي إلى توكيدها إلى مستوى العمل السياسي بالشروع إلى تأسيس حزب إسلامي جمهوري لا يثيرأي غبارلدى الأهالي لا من حيث شرعيته الدينية ولا من حيث مشروعيته السياسية والدستورية. فقد دعا في هذا المجال الأمين العمودي وزميله هنري برنييه إلى تأسيس "حزب إسلامي جمهوري يرمي إلى جمع وتنظيم جميع الأهالي المسلمين الذين يتبنون برنامجنا (برنامج منبر الدفاع) وذلك بقصد أن يظهروا إلى فرنسا بأنهم لا يضمرون أية توجه ثوري مشاغب، لا ضد الأمة ولا ضد النظام، وأن ليس بوسعهم إلا تقديم مطالب شرعية لا تتعدى أبدا إطار المؤسسات الفرنسية وتتأسس عليها"1. وإذا كانت الدعوة إلى تأسيس حزب إسلامي جمهوري قد جاءت في سياق التهيؤ لبلورة موقف موحد للمسلمين الجزائريين عندما يصل اليسار الفرنسي إلى الحكم في أعقاب تشريعيات ربيع 1936، فإن الدعوة هي في حقيقة الأمر فكرة أصيلة في وعي النخبة المصلحة لجريدة الدفاع منذ تأسيسها. فقد كتب في الموضوع ذاته السيد أبو الحق: " إن الحزب الذي ندعو إلى تأسيسه، يجب أن يسعى إلى تربية الشعب من الناحية المدنية وتربية شعوره بواجباته السياسية، بعيدا عن الأطراف والجهات المتصارعة، يتحلى بقوة الفكر والعقلانية، ويسعى إلى تحسين أوضاعه إلى أن يصل إلى درجة مثلى. يضطلع هذا الحزب بمهمة تجديد ذهنية الجماهير بوعيها السياسي في حقها في الحياة الكريمة. يعمل الحزب على

---

1) L. Lamoudi & Henri Bernier, profession de foi, appel à la lutte, La Défense, n° 95, 28 fév. 1936

التحضير لخطة اقتصادية و اجتماعية و سياسية يهتم بها الجميع من أجل بعث مجتمع عانى طيلة قرون من سطوة إيديولوجية منافية للأخلاق و الإسلام"[1].

من القضايا ذات الصلة بالإسلام و الجمهورية، كما أثارتها نخبة الدفاع، مسألة العلمانية أو فصل الدين عن الدولة. فقد حرص النظام الجمهوري على تطبيق مبدأ الفصل بين الكنائس و الدولة كما نص على ذلك قانون 1905، ثم وسّع تطبيقه و تمديد سريانه على مستعمرة الجزائر بقانون آخر صدر عام 1907. أما المساجد و الأوقاف و الشؤون الدينية فبقيت بيد السلطة تتولها كجزء من سلطاتها العامة. و ما ترتب على هذا التصرف التعسفي هو زيادة الهوة بين النظام و الأهالي و غربتهم عن مقوماتهم الشخصية، ما لبث أن أخذت شكل التمييز العنصري، يكيل فيه النظام بأكثر من كيل. و من هنا، فقد أُدرجت مسألة الفصل في دائرة اهتمام النخبة الإصلاحية و اتخذتها شاهدا على تفاقم الوضع الإستعماري في الجزائري الذي لا يكف عن خلق التناقضات و التمييز بين سكان مستعمرة الجزائر. فقد استندت السلطة في بداية الإحتلال على أنها سوف تحترم الدين الإسلامي و تقاليد و تجارة السكان المحليين و تعمل على ترقيتهم و تقديم الحضارة و المدنية لهم. ثم جاءت سلسلة من القرارات عرفت بالقرارات المشيخية كان أبرزها القرار المشيخي الذي صدر في 14 جولية 1865، الذي يعد الأهالي المسلمين فرنسيين مع بقائهم خاضعين للشريعة الإسلامية، و هو إجراء يصب في التوجه الذي يزيد في احتكار المستعمرة، لأنه يريد أن يغطي عن فجوة بكشف أخرى، أي كيف يستقيم أن تمنح صفة الفرنسي على الأهلي الجزائري و لا يتبع ذلك بما تقتضيه من حقوق و واجبات و حريات و امتيازات و من الخضوع إلى مؤسسات الدولة خاصة منها القانون المدني، و هذا ما استدركته

1) Aboulhak, un parti musulman, La défense, n°12, 13 av. 1934.

بالنسبة لليهود عام 1870، عندما راحت السلطة، عبر مرسوم السيد كرمييه Crémieux [1] إلى منح الجنسية الفرنسية إلى كافة اليهود (الذين كانون أهالي يهود في القرار المشيخي 1865)، و من ثم إدراجهم ضمن مجموع المواطنين الذين تخاطبهم قوانين الدولة الفرنسية مباشرة دونما استثناء أو تفرقة.

و هكذا، بقي المسلمون وحدهم يعانون من وضع وضيع لا يليق بهم في دولة مدنية حديثة، و كانت هذه المفارقة هي موضوع بحث و نضال رجال الحركة الإصلاحية الجزائرية و منهم كتّاب " الدفاع". فقد كتب السيد برنييه : " إن الرؤية الشاملة للإسلام لا تظهر أي اعتراض على إمكانية ارتياد المسلمين في الأمة الفرنسية، ليس هناك أي إحكام شرعية تسمح بحرمانهم من الحق في المواطنة و الممارسة العادية للحقوق المدنية ..."[2]. إن اعتراض السلطة على منح المسلمين حق المواطنة، متأتي في حقيقة الأمر من خلفية استعمارية صارت تتحكم في السلطة الفعلية في الجزائر و بإمكانها أن تعترض حتى على السلطة المركزية في باريس. فالإسلام كما يرى برنييه لا ينطوي على سلطة دينية و هو ليس أيضا معارضاً لسيادة الدولة، فقد عاشت فرنسا، طوال القرن التاسع عشر، فترة

1) السيد كريمييه، رجل سياسي يهودي و مسئول كبير في الدولة الفرنسية في المتروبول، استفادة من مزايا الفكر السياسي و القانوني الحديث الذي تخلص من الإعتبارات الدينية و العرقية لتولي المناصب السياسية و خاصة منها السيادية. فهو يهودي و رجل دولة حامل للجنسية الفرنسية ويتمتع بامتيازات المواطنة. و حتى لا يبقى الوضع مفارق و متناقض، راح السيد كرمييه إلى تعميم هذا الحق الكبير على يهود الجزائر، و هذا ما تم بصدور المرسوم عام 1870. و بداية من هذا التاريخ يبدأ تاريخ جديد ليهود فرنسا، اعتبره المؤرخ الفرنسي سطورا Stora الخروج الأول لهم، الذي سوف يليه خروجهم الثاني في النظام فيشي الذي سلب منهم الجنسية، و يعقبه خروج ثالث عند خروجهم من الجزائر عام 1962. أنظر، Benjamin Stora, les trois exils. Juifs d'Algérie, Fayard/Pluriel, Paris, 2011

2) H. Bernier, de la citoyenneté dans le statut, La Défense, n° 36, 2 nov. 1936.

استيعاب و إدراج كافة الطوائف الدينية و الإثنية منها البروتستانت، اليهود .. في البوتقة الفرنسية الواحدة. لماذا الإستثناء لمّا يتعلق الأمر بالمسلمين الجزائريين؟.

و يواصل السيد برينيه تقديم الشواهد و الأدلة على إمكانية التوفيق بين المسلمين و النظام الجمهوري : " إن الإسلام لا يتضمن أية سلطة دينية بالمعنى الذي يفيد السلطة الدينية، و لا يعرف أية سلطة كهنوتية، و أن المسلمين يخضعون فقط للسلطة الزمنية ذات السيادة في البلد (...) لا يوجد في الدين الإسلامي و لا في اليهودية ما يعترض على إدراج أتباعهما في الحظيرة الفرنسية. (...) لا عقيدة المسلمين، التي لا تختلف عن عقيدة اليهود و المسحيين، و لا طريقة إحيائهم لشعائر الدين في المساجد، و لا نظام صومهم الخاص، و لا يوم عطلتهم الأسبوعية، و لا طريقة تدريسهم و تعلمهم و تداولهم للغة العربية، و لا طريقة عيشهم في منازلهم و تعاملهم مع الموت، و لا كيفية ارتدائهم للملابس، و لا حتى نظام تعدد الزوجات المتوارث عن تقاليد ضاربة في العمق و لا نظام التركات و الميراث، لا، ليس هناك من كل ما سبق ما يمثل اعتراضا حقيقيا على دخول المسلمين إلى العائلة الفرنسية على قدم المساواة مع المجموعات الدينية و الإثنية الأخرى"[1]. و واضح أن كلام السيد برنييه يصدر عن خلفية حضارية وثقافة علمانية لا تعادي الدين بقدر ما تحاول أن تؤصله كمعطى حياتي في دنيا المسلمين و الفرنسيين في الجزائر. ففي الفقرة الأخيرة ما يفيد حقيقة إمكانية التوفيق بين الإسلام و الجمهورية إذا أراد النظام ذلك لأن عصر الدولة الحديثة هو في حيوية و دور السياسة في حل كافة القضايا التي يطرحها التاريخ عليها، فقد قدم الكاتب الشواهد الدامغة على الإسلام كدين و ثقافة لا يمكن أن يمثل الإستثناء. و توضيحا لمنطق إمكانية مسايرة الإسلام للنظام الجمهوري، يضيف السيد برنييه : " أما إذا كنّا نريد إدماجهم (المسلمين) بالقدر الذي نعدم

1) Ibid.

هويتهم و يفقدوا كامل خصائصهم، ثم جعل هذا هو الشرط الذي لا بد منه من أجل حصولهم على جنسيتهم الكاملة و منحهم حقوق المواطنة التامة، فمثل هذا المسعى يتجه إلى تعميق هوة سحيقة بيننا و بينهم لا يمكن تخطيها، و من ثم السعي في سياسة التفرقة و عدم التفاهم المتبادل، و يعني أخيرا تنصيب رعايا يعانون الجور في مواجهة مواطنين يحوزون على أفضل الامتيازات. أ ليس هذا ما يحدث في الوقت الراهن ؟"[1].

إن هاجس التفرقة و التمييز هو الذي امتلك السيد هنري برنييه و زملائه في جريدة الدفاع و غيرهم من الإصلاحيين، و راحوا يقدِّمون الشواهد و البراهين من ثقافة الإسلام و حضارته و من تاريخ فرنسا الحديثة و المعاصرة ما ينافي سياسة التمييز العنصري و ما يتعارض مع قيام الدولة و نظامها الجمهوري، فعنصر الشعب (الجماهير) عنصر حيوي و أساسي بالقدر الذي يتطلب المعاملة المتساوية و التعميم المشترك لكافة الحقوق و الامتيازات و الحريات العامة.

الخلاصة.. أو المستهل إلى الموضوع:

نريد من هذه الخلاصة ليس إلى تلخيص ما ورد في البحث بقدر ما نرمي إلى توطئة إلى بحث موضوع جريدة إصلاحية صدرت باللغة الفرنسية و كيف يجب التعامل مع موضوع الحركة الإصلاحية بشكل عام، أي كيف نتناول الموضوع و نشرحه منذ البداية، لقيمة جريدة الدفاع كقناة للوصول إلى الرأي العام و كمنبر للرأي الإصلاحي خلال ثلاثينيات القرن الماضي في ما يخص الأهالي المسلمين التي تحرص الجريدة على ترقيتهم إلى مصاف المواطنين، أي الانتقال من التحديد الديني " مسلمين" إلى التحديد القانوني و السياسي الذي يليق

1) Ibid.

بالدولة الحديثة "الشعب". و لإبراز قيمة و أهمية الدفاع كصحيفة إصلاحية ناطقة باللغة الفرنسية، نرصد الوجوه التالية :

استمدت الجريدة قيمتها الحقيقية من الاهتمام الذي حظيت به لدى الإدارة الإستعمارية، فقد توسمت فيها منذ البداية القدرة على تغطية الحدث و الإفصاح عنه من وجهة نظر الأهالي المسلمين، بمعنى أن صحيفة يمتلك أصحابها ناصية اللغة الفرنسية بالحد والقدر الذي يساعدهم على إبداء "الكلمة الأهلية "، أو التوجه بخطاب الأهلي الجزائري واضح الرأي العام وإلى السلطة الفرنسية. فقد كانت هذه الأخيرة، عبر أجهزتها الأمنية المدنية[1] والعسكرية تتابع ما تكتبه الجريدة و توصي بما يجب أن يقابله من فعل من جانب الإدارة.

الحقيقة أن قيمة و أهمية جريدة الدفاع، لا تظهر فقط لدى الإدارة الإستعمارية عندما وجدت صوت يعبر بوضوح عن ما يريده الشعب الجزائري المسلم فحسب، بل قيمة "الدفاع" تظهر أيضا لدى الباحث اليوم عندما يعتمد الأرشيف كمادة علمية لدراسة و معالجة موضوعه. فالأرشيف، إذا أحسن استغلاله و استثماره من حيث القراءة و التحليل و النقد يعطي ما يفيد الموضوعية و يمكِّن الباحث من تحصين نفسه من الأفكار الجاهزة و المسبقة أو الانسياق وراء قراءة تؤكد الذات و تُضَحِّي بالموضوع. ففي حالة جريدة الدفاع هناك ضمانة أولى على قيمتها التاريخية من الأرشيف ذاته، و هو مادة وثائقية أنتجتها الإدارة الإستعمارية يمكن من خلال متابعة وضعية الأهالي المسلمين بشكل عام و نشاطهم السياسي بشكل خاص، و كان الغالب في مقالات جريدة الدفاع الكتابة السياسية و تغطية الحياة السياسية الفرنسية و الجزائرية.

---

1) و نقصد التقرير التي كانت ترفعها مصلحة " مركز الإعلام و الدراسات" CIE في ثلاثينيات القرن الماضي، ثم مصلحة الإتصال لشمال أفريقا SLNA في أربعينيا ته و خمسينياته. و المصلحتان تابعان للحكومة العامة.

ما يقرِّب الموضوعية في دراسة و بحث " جريدة" الدفاع، و غيرها من المنابر الصحفية، أنها سجلت الحوادث و الوقائع و المواقف و الآراء في حينها، كما أنها حفلت بكل ما يجري في الساحة العامة. و نقصد بصورة أوضح، أن تاريخ الفترة التي وجدت فيها جريدة الدفاع، مع غيرها من الصحف، هي تاريخ تلك الفترة أيضا، بمعنى أن أفضل ما يُعْتَمد عليه لكتابة التاريخ هي الصحف التي صارت تنتمي إلى التاريخ كأرشيف يقدم المادة الأولى لإعادة قراءة و كتابة تاريخ الجزائر خلال فترة الثلاثينيات، و هي القترة التي ازدهرت فيها الصحف الإصلاحية التي صدرت باللغة العربية كما التي صدرت باللغة الفرنسية، و هي أيضا الفترة التي حفلت بالأحداث الجسام في حياة الأمة الجزائرية و حياة فرنسا و العالم.

كوننا نعتمد، أول ما نتعمد الأرشيف الفرنسي، و لأننا ندرس و نبحث موضوع هو صحيفة إصلاحية سجلت الحدث و الواقعة و الرأي و الموقف، فإننا ندنو أكثر من الوقوف على السياق التاريخي الذي ظهرت فيه الدفاع. و التوكيد على السياق التاريخي هو توكيد على القيمة العلمية للبحث الذي يجب أن يظهر الظروف العامة التي رافقت الجريدة وجايلتها من البداية إلى النهاية.

في الأخير، ولعلّه أولا ، عندما نقرأ جريدة الدفاع في سياقها التاريخي، لا نقرأ ما كانت تكتبه الجريدة و ترصد له و تعقب عليه فقط، أي ليس فقط لنعرف واقعة معينة أو موقفا من موضوع محدد، لا بل محل اهتمامنا بالأساس هو الجريدة ذاتها كموضوع بحث أيضا، أي ليست فقط كوسيلة نقل المعلومات و كمنبر للآراء و المواقف . فالدفاع هو مادة للتأريخ و موضوع للبحث التاريخي أيضا.